قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قـرار رقـم ١٧٤ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القـاهرة بتاريخ ٥/٤/١٩٨٩ بين جمهـورية مصر العربيـة واليابان والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقـدارها ٤٥٠ مليون ين يابانى للمساهمة فى زيادة الانتاج الغـذائى من خلال مشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التابع لوزارة التموين والتجارة الداخليـة

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـادة ١٥١ من الدستور ،

قـرر :

(مادة وحيـدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القـاهرة بتاريخ ٥/٤/١٩٨٩ بين جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٤٥٠ مليون ين يابانى للمساهمة فى زيادة الانتاج الغذائى من خلال مشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التـابع لوزارة التموين والتجارة الداخلية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صـدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضـان سنة ١٤٠٩ (٤ مايو سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٨ شوال سنة ١٤٠٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٨٩

القـاهرة فى ٥ أبريل ١٩٨٩

صاحب السـعادة

الأستاذة / أميمة عبد العزيز

وكيل أول الوزارة

وزارة التعاون الدولى

أتشرف بأن أشير الى المفاهمات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصـادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيـابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى زيادة الانتاج الغذائى من خلال مشروع تحسـين مراكز تخزين الأرز التابع لوزارة التموين والتجارة الداخليـة ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها الى أربعمائة وخمسون مليون ين (٤٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ ين) ، (والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٩٠ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنيـة بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسـطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان والخدمات المدرجة أدناه :

(أ) معدات زراعية وسيارات للنقل ، أو

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار اليها فى (أ) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول المنشأ المصرح بها غير اليابان .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة (ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار اليها فيما بعد بـ « العقود التى تم اقرارها ») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة تسهم اسهاما فعالا فى زيادة الانتاج الغذائى وبالتالى فى استقرار وتنمية الاقتصاد المصرى،و

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٢ ـ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات باين اليابانى المستخدمة فى شراء المنتجات المشار اليها فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى حساب يفتح باسمها فى البنك المركزى المصرى. ويتم الايداع خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، ما لم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم العملة المودعة وفق ذلك فى أغراض التنمية الزراعية بما فى ذلك زيادة الانتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة فى الأغراض المذكورة .

٨ ـ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينهما على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، عند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وأننى لأنتهز هذه الفرصة لاجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض
عن اليابان لدى جمهورية
مصر العربية
هيروشى هاشيموتو

القـاهرة فى ٥ أبريل ١٩٨٩

صاحب السـعادة

السيد / هيروشى هاشيموتو

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربيـة

اتشرف بالاحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشـأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعـاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيـابة عن حكومة اليابان الترتيبات التـالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى زيادة الانتاج الغذائى من خـلال مشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التابع لوزارة التموين والتجـارة الداخلية ، تتيح حكومة اليـابان لحكومة جمهورية مصر العربيـة ، طبقـا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بهـا ، منحـة تصـل قيمتهـا الى ربعمـائة وخمسـون مليون ين (٤٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) (والمشار اليها فيما يلى بـ « النحة »)

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٩٠ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنيـة بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان والخدمات المدرجة أدناه :

(أ) معدات زراعية وسيارات للنقل ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار اليها فى (أ) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (أ) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) اعلاه من دول المنشأة المصرح بها غير اليابان .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة . (ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفيذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار اليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها ») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعاية اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها . ويتم الاتفاق على

التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقـل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطـاق المنحـة •

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخـرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجـات والخدمات فى نطـاق العقود التى تم اقرارها •

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة تسهم أسهاما فعـالا فى زيادة الانتاج الغذائى وبالتالى فى استقرار وتنمية الاقتصاد المصرى ،و

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحـة ، فيمـا عدا تلك التى تغطيها المنحـة •

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة من جمهـورية مصر العربيـة •

٧ ـ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعـادل المسحوبات بالين اليابانى المستخدمة فى شراء المنتجات المشـار اليها فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى حسـاب يفتح بأسـمها فى البنك المركزى المصرى • ويتم الأيداع خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، مالم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك •

(٢) تستخدم العملة المودعة وفق ذلك فى أغراض التنمية الزراعية بما فى ذلك زيادة الانتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية •

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة فى الأغراض المذكورة •

٨ ـ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينهما على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية •

٩ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية •

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد أتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ •

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى•

كما أتشرف بأن أؤكد بنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربيه الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد أتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ •

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى•

وأننى لأنتهز هذه الفرصة لاجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى •

وكيل أول الوزارة
وزارة التعاون الدولى
(أميمة عبد العزيز)

المحضر المتفق عليه حول التفاصيل الاجرائية

بالاشارة الى الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتوريد معدات زراعية وسيارات النقل (المشار اليه فيما بعد بـ « المذكرات المتبادلة ») فأن ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية يرغبون فى تسجيل التفاصيل الاجرائية التالية التى تم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية فى الحكومتين :

١ ـ دول المنشأ المصرح بها المشار اليها فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة هى كما يلى :

(أ) كل الدول النامية والمناطق الواردة بمؤشرات التقرير الاحصائى للجنة مساعدات التنمية « الداك » فيما عدا جمهورية مصر العربية ، و

(ب) كل الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

٢ ـ (١) يصدر التفويض بالدفع المشار اليه فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٥) من المذكرات المتبادلة بالين اليابانى لكل عقد .

(٢) يتماثل مبلغ التفويض بالدفع مع مبلغ العقد .

(٣) ينتهى سريان التفويض بالدفع بعد آخر يوم فى فترة سريان المنحة حسبما ورد بالفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة (يشار اليه فيما بعد بـ « اليوم الأخير ») ومع ذلك فان المستندات المطلوبة فى التفويض بالدفع يجب تقديمها للبنك اليابانى المصرح له بالتعامل فى الصرف الأجنبى المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٥ من المذكرات المتبادلة قبل اليوم الأخير بخمسة عشر يوما على الأقل .

٣ ـ (١) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٧ من المذكرات المتبادلة فان المبلغ المعادل للمسحوبات بالين اليابانى يتم حسابه بواسطة حكومة

جمهورية مصر العربية بمتوسط سعر صرف شهر أبريل ١٩٨٩ لكل من البلدين المعلن لصندوق النقد الدولى • ومن ثم يتم اخطار حكومة اليابان بالمبلغ المحتسب •

(٢) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باخطار حكومة اليابان بسعر بيع المعدات الزراعية وسيارات النقل المشتراه طبقا للمذكرات المتبادلة وموقف الأيداع •

(٣) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٧ من المذكرات المتبادلة تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بأعداد « برنامج الاستخدام » للمبلغ المودع والذى يشمل اسماء مشروعات محددة وتفاصيلها ومبلغ النقد المخصص لها • وتتشاور الحكومتان فى « برنامج الاستخدام » •

وكيل أول الوزارة
وزارة التعاون الدولى

(توقيع)

الأستاذة / أميمة عبد العزيز

سفير فوق العادة ومفوض
عن اليابان لدى جمهورية
مصر العربية

(توقيع)

(هيروشى هاشيموتو)

وزارة الخـــارجية

قـــرار رقـــم ٧٩ لسنة ١٩٨٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٩ الصـــادر بتاريخ ١٩٨٩/٥/٤ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعـــة فى القـــاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ بين جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٤٥٠ مليون ين يابانى للمساهمة فى زيادة الانتاج الغذائى من خلال مشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التـــابع لوزارة التموين والتجارة الداخلية •

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٣

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧

قـــرر :

(مادة وحيـــدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتـــاريخ ١٩٨٩/٤/٥ بين جمهورية مصر العربية واليـــابان والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٤٥٠ مليون ين يابانى للمساهمة فى زيادة الانتاج الغذائى من خلال مشروع تحسين مراكز تخزين الأرز التابع لوزارة التموين والتجارة الداخليـــة •

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٩/٥/٢٧

صدر بتاريخ ١٩٨٩/٧/٥.

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد